الموظف في زمن الحرب أيام بريطانيا

كتب/ محمد ناصر العولقي:

كان الحصول على وظيفة وفرصة عمل براتب شهري لدى الحكومة في الثلاثينيات والأربعينيات في البلدان العربية عمومًا ومستعمرة عدن ومحمياتها على نحو خاص - من العلامات السعيدة والمميزة التي تحدث للشخص وتضيف إلى شخصيته الاجتماعية أهمية ووجاهة وتضمن له حياة كريمة ووضعًا معيشيًا مستقرًا، مقارنة بغيره ممن لا يمتلك وظيفة حكومية، بحكم شحة مصادر الدخل الشخصي وقلة كمية المال المتداول والدور الحداثي الذي تلعبه الوظيفة ذات الدخل الشهري الثابت ذاتها في نشوء المدن والمجتمع المدني المتحضر.

وبقدر صعوبة الحصول على وظيفة حكومية فقد كانت السلطات الاستعمارية البريطانية في عدن تضع للموظف الحكومي احترامًا وقيمة مهما صغرت مهام الوظيفة التي يؤديها، ومهما كان مكان موقع عمله الذي يخدم فيه، سواء داخل مستعمرة عدن أو في حضر وبوادي وصحاري وجبال المحميات، ويستوي في ذلك الموظف البريطاني والعربي والمحلي، وتتابع كل ما يتعلق بسير عمله وتعمل على حمايته من الإشكالات التي قد يواجهها؛ فهيبتها وكرامتها مستندة إلى هيبته وكرامته، وحدث كثيرا أن اتخذت السلطات الاستعمارية في عدن عقوبات وإجراءات لأسباب تتعلق بإهانة موظف حكومي أو التعدي عليه وهو يؤدي مهامه أو عرقلته عن تنفيذ مهام وظيفته.

كان الموظف الحكومي يشعر بالفعل أنه ممثل الحكومة في أي مكان يتواجد فيه، وكانت الحكومة في المقابل تشعر بمسؤوليتها عن حمايته ورعايته وتحاول أن تقدّم له ما يعينه على العيش الكريم في مختلف الظروف.

ومن جدير ما يروى في هذا الصدد أنه أثناء الحرب العالمية الثانية التي اشتعلت خلال الأعوام 1939م - 1945م عمّت موجة غلاء شامل في أسعار المواد الغذائية بسبب الحرب، وارتفعت الأسعار في مستعمرة عدن والمحميات بنسبة 200 % تقريبا، وأصبحت رواتب الموظفين لا تكفي لتدبير حياتهم كما كان قبل الحرب، مما تطلب الأمر أن يصدر والي عدن البريطاني عام 1940م قانونًا خاصًا باستحداث علاوة شهرية باسم (علاوة حرب) تضاف إلى الراتب الشهري للموظف، وروعي في ذلك ذوو الرواتب الشهرية المتدنية، حيث تفاوتت نسبة العلاوة الشهرية بين 25 % لأدنى راتب و 10 % لأعلى راتب على أن تخضع هذه العلاوة للمراجعة من وقت إلى آخر حسب مؤشر ارتفاع تكلفة المعيشة.

وضمن محتويات أرشيف البرلمان البريطاني اطلعت في هذا الصدد على جلسة مناقشات في البرلمان عقدت 21 يوليو 1943م وجه فيها السيد جون دوجديل، عضو البرلمان البريطاني، سؤالا إلى العقيد أوليفر ستانلي وزير الدولة لشؤون المستعمرات البريطانية في حكومة تشرشل عما إذا كان هناك أي زيادة في أجور موظفي الحكومة في عدن خلال العامين الماضيين (1941 ، 1942م) ، وإذا كان الأمر كذلك، فكم كان مقدار الزيادة بالتحديد؟

وكانت إجابة العقيد أوليفر ستانلي وزير الدولة للمستعمرات البريطانية عن السؤال كما يلي:

بناءً على توصية لجنة الأجور المعينة من قبل والي عدن، تم تبني تصنيف للعلاوات الحربية في يونيو 1940م، للموظفين الحكوميين الأقل رواتب، سواء في مستعمرة عدن أو محميات عدن.

وتخضع هذه العلاوات للمراجعة من وقت لآخر، ولأن التوصيات الأصلية قد اعتُمدت، فقد زادت العلاوة في مناسبتين لتغطية الارتفاع في مؤشر تكلفة المعيشة.

وقد كان المقياس الحالي لعلاوة الحرب المدفوعة إلى الموظفين التابعين لمستعمرة عدن وخدمات محميات عدن كالتالي:

الرواتب التي لا تزيد عن 30 روبية هندية شهريا - علاوتها 7،5 روبية هندية شهريا.

الرواتب التي تزيد عن 30 روبية هندية ولا تتجاوز 50 روبية شهريا - علاوتها 10 روبيات شهريا.

الرواتب التي تزيد عن 50 روبية شهريا ولا تتجاوز 100 روبية شهرية - علاوتها 12 روبية شهريا.

الرواتب التي تزيد عن 100 روبية شهريا ولا تتجاوز عن 150 روبية شهريا - علاوتها 15 روبية شهريا.

الرواتب التي تزيد عن 150 روبية شهريا ولا تتجاوز 200 روبية شهريا - علاوتها 20 روبية شهريا.

الرواتب التي تزيد عن 200 روبية هندية شهريا ولا تتجاوز 300 روبية هندية - علاوتها 30 روبية شهريا.

الرواتب التي تزيد عن 300 روبية شهريا ولا تتجاوز 400 شهريا - علاوتها 40 روبية شهريا.

الرواتب التي تزيد عن 400 روبية هندية شهريا - علاوتها 50 روبية شهريا مع شرط أن الرواتب التي تزيد عن 500 روبية شهريا لا ينبغي أن تتجاوز علاوتها الحد الذي يجعل إجمالي الراتب مع العلاوة 550 روبية هندية شهريا.

ولو قارنا ما فعله المستعمر البريطاني قياسا إلى حكومة (عيال البلاد) سنجد أنه أرحم، وأكثر انشغالا بحال موظفيه منهم، رغم أنه كان يخوض حربا كونية وتتعرض عاصمته لندن للقصف بطائرات هتلر ويبعد عن عدن ومحمياتها بآلاف الأميال، فضلا عن أنه نصراني، بينما عيال البلاد من جنسنا وديننا وملتنا وربعنا.

الطب والتجارة

كتب/ د .علي حسن الهدياني

الطب مهنة عظيمة، ويعتبر أفضل علم بعد العلوم الشرعية، وقد يكون سببا لإدخال صاحبه الجنة لمن كان مخلصًا بعمله وباذلا نفسه لله دون الانتظار لأي مقابل من أحد.. الطب أخلاق وتعامل وأمانة قبل أن يكون مهنة، ولكن للأسف في وقتنا الحاضر الكثير ينظر إلى الطب كمهنة لإدخال المال فقط ولا يهمه كيف اكتسبه أو من أين حصل عليه، همه بطنه أو أن يملأ جيبه، وكل هذا بالتعامل بما تسمى بالرشوة.

الكثير من الأطباء إلا من رحم ربي يستخدمون الطب للتجارة، يقبلون الرشوة من جهات كثيرة، ومنها أبسط الأمثلة من مندوبي الشركات أو من الشركات المصنعة للأدوية أو من أصحاب الصيدليات لإنفاق أكبر كمية من الدواء، وإرغام المريض على أن لا يشتري علاجا غيره من شركه أخرى، ويحصلون مقابل ذلك على نسب مالية من هذه الأدوية ومع المستشفيات الخاصة، وهي إخضاع المريض على عمل أجهزة غالية الثمن بغرض تشغيل المستشفى وكسب المال، وهو يعلم أن الحالة لا تحتاج إلى كل هذا الأجهزة، أو عند وصول المريض من مستشفى آخر يقوم الطبيب بإلغاء كل الأدوية التي أخذها من المستشفى الأول وإعادة التقارير من جديد، وكأنه لم يمر بأي مستشفى، لكن سيأتون بطبيب غيره إن لم يفعل ذلك، وكذلك تشغيل المختبرات بإجراء أكبر قدر من الفحوصات الزائدة كلها على حساب المريض وأسرته المسكينة بغرض تشغيل المختبر لجني الأموال ولا يهمهم ما تعانيه أسر المرضى من حالتهم المعيشية، فأهل المرضى لا يترددون بشراء أي علاج والقيام بأي شيء بتوجيه الأطباء دون حتى قول لماذا في سبيل علاج مريضهم رغم أن الشافي الله.

وعن المستشفيات الحكومية ماذا نقول عن الإهمال وانعدام الضمير والخدمات والفساد المعتق داخل هذه المستشفيات - إلا من رحم ربي - فالكثير من المرضى ماتوا بسبب الإهمال، من الذي أعرفهم لأنه ليس هنالك رقابة أو قانون يعاقبهم سواء من الدولة أو من المستشفى نفسه على الأطباء أو الممرضين، فيكون عندهم التسيب والبرود أمر طبيعي، فلا يهمهم شيء بترك المريض على السرير دون المراقبة لحالة المريض والنظر إلى ما يحتاجه بالوقت الحالي من قرب أو حقن، ما يؤدي إلى وفاته مباشرة، وكل هذا بسبب انعدام ضمير الإنسانية، يبشرونك "مريضك مات" ناهيك عن تجارة الأعضاء والكثير من الفساد الذي يمارسه بعض الأطباء، وبالمقابل ألف تحية لكل الأطباء الشرفاء والأنقياء.

لمن نشتكي من كل هذا الفساد، فقد أصبحت عادة طبيعية، أما الحكومة فهي في سباتها لا يهمها شيء في جميع المجالات ومنها الطبية، ما لنا معين غير الله في كل الأمور، ولكن لكل ظالم نهاية مهما طال الزمن، فكل ساقٍ سيسقى بما سقى.

بين تخفيض سعر الغاز ومراجعة تعرفة النقل

كتب/ سالم الفراص:

طفقت الحكومة تباشر الإعلان عن نفسها بطريقتها المعتادة من خلال استغلال وفرة الغاز لتعبر عن مدى حبها اللدود للشعب، والمتمثل في إقدامها على تخفيض سعر دبة الغاز المباع، أو لنقل المخصص للسيارات التي تستخدمه كوقود بديلاً عن البترول، دون أن توجه بمراجعة تعريفة انتقال المواطنين من منطقة إلى أخرى داخل وخارج عدن.

ليس هذا وحسب، بل أبقت بالمقابل التعرفة هي نفسها لسعر الغاز المنزلي قبل الهبوط، متجاهلة إدراجه ضمن هذا التخفيض، إذ ما زالت الدبة الغاز الخاصة بالاستعمال المنزلي بنفس سعرها الذي وصلت إليه قبل الوفرة والمقدر بـ (6500) ريال إلى (7000) ريال، مخرجة بذلك المواطن تماماً من دائرة اهتمامها كحكومة، والذي عليه - أي المواطن - أن يبقى في ناموسها خارج أي استفادة من أي انخفاض في أسعار المواد الغذائية أو الغاز المنزلي أو غيرها من مستلزمات البقاء.

لذا فإننا حين نقبل على تتبع هنا أو هناك جانبا من جوانب الإجحاف بحق المواطن الذي بات مفروضاً عليه أن يواصل البقاء تحت وطأة الظروف المعيشية القاسية، وأن يحرم ويستثنى أبدا من أي استفادة مؤقتة كانت أو عابرة أو حتى طارئة.

لا نرتجي من وراء ذلك الحصول على إجابات لما نحن فيه لا من الحكومة ولا من وزارة النفط أو أي وزارة أخرى؛ لأننا نعلم مسبقا وبالتجربة أننا لن نحصل عليها، وإذا حصلنا عليها فسنجد الكثير من الحجج والمبررات الواهية والبائسة وغير مقنعة تنهال علينا بقصد إخراسنا وتسليمنا في الاخير بالأمر الواقع.

لذلك فإننا حين نشير إلى مظلمة معينة أو إجحاف أو مصادرة حق أو عدم استجابة لشكوى أو نداء لمواطن، فإننا هنا إنما نشير إلى واقع مختل موبوء وغير متوازن طال أمده، ولابد أن يتغير وينتهي ويمُحى من حياتنا عاجلاً وليس آجلا.